الأمم المتحدة AE

Distr.
GENERAL

A/53/163*
E/1998/79*
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠٠ من القائمة الأولية**
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
البند ١١ من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

في القرار ٦٧/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وقد كررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، طلب إعداد ذلك التقرير. ويقدم التقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والذي يغطي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أيار/ مايو ١٩٩٨، استجابة لذلك الطلب.

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/53/50.

مرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أولا - مقدمة

١ - إن الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إذ أدركت ما للمستوطنات الإسرائيلية من تأثيرات اقتصادية واجتماعية إضافية ضارة بالموارد الطبيعية الفلسطينية وبالموارد الطبيعية العربية الأخرى، ولا سيما مصادرة الأراضي وتحويل مسار الموارد المائية بالقوة، أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/52/172-E/1997/71 و Corr.1) وأكدت من جديد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، غير القابلة للتصرف، في مواردهم الطبيعية، بما فيها الأراضي والمياه؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثالثة والخمسين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب، ويشمل التطورات التي حصلت لغاية أيار/ مايو ١٩٩٨. ويشكل هذا التقرير أيضا استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ثانيا - الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي

٢ - لقد كان توقف عملية السلام مصحوبا باستمرار المصاعب بالنسبة للفلسطينيين في الأرض المحتلة وكذا للسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وما فتئت سياسات الاحتلال الإسرائيلية وممارسات إغلاق الأراضي المحتلة تزيد من تفاقم الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني.

٣ - وقد أقيمت المستوطنات الإسرائيلية على حوالي ٢٠٠ موقع استولت عليها هيئات مدنية وعسكرية تمثل حكومة إسرائيل، وكذا مدنيون إسرائيليون خولت لهم إسرائيل القيام بأنشطة من ذلك القبيل. وتشكل الأراضي التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية المطلقة حوالي ٧٢ في المائة من مساحة الضفة الغربية (المنطقة جيم)[١] و ٤٠ في المائة من مساحة قطاع غزة. وإضافة إلى ذلك، تخضع نسبة ٣٠ في المائة من مساحة القدس الشرقية للملكية الإسرائيلية الفعلية. ولا توجد تقديرات مماثلة بالنسبة لمرتفعات الجولان، حيث يعيش حوالي ١٥ ٠٠٠ نسمة يحملون الجنسية السورية في عدد قليل من القرى بالقرب من الحدود السورية - اللبنانية[٢].

٤ - وأقامت إسرائيل حوالي ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية، يبلغ عدد سكانها المدنيين ١٧٠ ٠٠٠ نسمة؛ وفي القدس الشرقية، يقيم زهاء ١٨٠ ٠٠٠ إسرائيلي؛ وفي قطاع غزة يعيش ٥ ٥٠٠ مستوطن في

١٦ مستوطنة؛ وفي مرتفعات الجولان يعيش ٠٠٠ ١٥ مستوطن في ٣٦ مستوطنة. وبنهاية عام ١٩٩٨، سوف يعيش أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ إسرائيلي في ما يزيد عن ٢٠٠ مجتمع محلي أقيمت منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان[٣].

٥ - ويشكل مشروع جبل أبو غنيم (حار حوما) مثالا واضحا على تلك السياسة. فبالرغم من أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة تعارض قرار إسرائيل إقامة المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم، فإن الحكومة الحالية أعلنت أنها لا تعتزم وقف المشروع أو تعليقه. ويقصد بذلك المشروع أنه يصبح واحدا من أكبر المشاريع الاستيطانية التي بوشرت الآن. ويقع المشروع جنوب القدس ويشرف على مدينتي بيت لحم وبيت ساحور. وتبلغ مساحة الأرض المخصصة للمشروع ٨٥٠ ١ دونما (ويعادل الدونم ٠٠٠ ١ متر مربع تقريبا)؛ وتغطي الخطة الرئيسية مساحة ٠٥٦ ٢ دونما. وينتظر أن تستوعب هذه المستوطنة، في المرحلة الأولى، ٠٠٠ ٤ مستوطن في ٠٠٠ ١ وحدة سكنية، حيث سيتزايد عددهم تدريجيا حتى يصل إلى ٠٠٠ ٣٠ مستوطن يقطنون ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية في المرحلة الأخيرة[٤].

٦ - وتميز النصف الثاني من عام ١٩٩٧ بحدوث زيادة كبيرة في تشييد المباني في جميع أرجاء الأراضي المحتلة. وقد لوحظت عمليات تشييد جديدة في ٩٣ من بين ١٣٠ مستوطنة في الضفة الغربية، وفي مستوطنات تقع بالقرب من القدس، فضلا عن مراكز منعزلة في أهم المناطق في الضفة الغربية. ويمكن أن يوصف ١٣ على الأقل من مواقع التشييد تلك بأنها مستوطنات جديدة، بالنظر إلى بعدها عن المرافق القائمة، بالرغم من أن إسرائيل تعتبرها جزءا من مستوطنات موجودة. وتقدر التقارير الصحفية في إسرائيل عدد الوحدات الجديدة قيد التشييد بـ ٠٠٠ ٥ وحدة خلال عام ١٩٩٧. وأكدت مصادر أخرى خبر الموافقة على إقامة ٠٠٠ ٤ وحدة في مستوطنات الضفة الغربية والشروع في بنائها، وهو عدد كاف لزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بأكثر من ١٠ في المائة. وهناك حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ إسرائيلي يعيشون في ٠٠٠ ٤٥ وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥].

٧ - ويمكن تلخيص الحالة فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في نهاية عام ١٩٩٧، على النحو الآتي:

ألف - عدد المستوطنين

الضفة الغربية:	٠٠٠ ١٦٥
قطاع غزة:	٥٠٠ ٥
مرتفعات الجولان:	٠٠٠ ١٥
القدس الشرقية:	٠٠٠ ١٨٠

باء - توسيع المستوطنات

مناطق الاستيطان الجديدة المقامة: ١٣

المساكن الجديدة التي بدأ تشييدها في المستوطنات: ٥ ٠٠٠ - ٤ ٥٠٠

جيم - عدد المساكن الجديدة التي ووفق عليها رسميا (آب/أغسطس ١٩٩٧ - آذار/ مارس ١٩٩٨): ٢ ٢٦٨

دال - عدد الوحدات التي بيعت في مستوطنات الضفة الغربية ١ ٥٦٠

هاء - عدد الوحدات المكتملة في مستوطنات الضفة الغربية ٤ ٠٠٠

واو - مجموع مساحة الأراضي التي صودرت في عام ١٩٩٧ ٢٥ ٠٠٠ دونم

الطرق الجانبية: ٤ ٩٥١ دونما

المستوطنات الجديدة: ٧٢٣ دونما

توسيع المستوطنات: ١٤ ٧٨٤ دونما

المستوطنات الصناعية: ٤ ٤٨٠ دونما

زاي - البيوت الفلسطينية التي هدمها جيش الدفاع الإسرائيلي، المنطقة جيم

٢٣٣ بيتاً في عام ١٩٩٧

٢٩٠ بيتاً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وآذار/ مارس ١٩٩٨

المصادر: مؤسسة السلام في الشرق الأوسط: تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، آذار/ مارس ١٩٩٨) الصفحتان: ١-٢؛ خليل توفقجي، دار الشرق؛ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، رسالة بالبريد الالكتروني، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٨ - وتشمل خطط وزارة الإسكان والتشييد لعام ١٩٩٨ تقديم الأرض لبناء أول ألف وحدة في مستوطنة حار حوما بالإضافة إلى ٨٢٠ وحدة في مستوطنة جيفات زيف في "القدس الكبرى". وتمثل هذه الحصص جزءا من برنامج موضوع لعام ١٩٩٨ لتقديم أكثر من ٢٧ في المائة من مجموع الوحدات الوطنية البالغ ٢٣ ٠٠٠ وحدة في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وهو هدف، لو تحقق، سيمثل حملة كبيرة للتوسع المزمع في المستوطنات[٥].

٩ - ويبدو أن توسيع المستوطنات في الضفة الغربية لا يحدث في المناطق الموجودة بالقرب من حاضرتي القدس وتل أبيب فحسب بل أيضا في المواقع الريفية المنعزلة في جميع أرجاء الضفة الغربية. ولا يبدو أن الاعتماد المتزايد على قوى السوق في سوق الإسكان قد حال دون توسيع المستوطنات في هذه المناطق الأخيرة.

١٠ - ومنذ عام ١٩٦٧، كانت نسبة ١٢ في المائة فقط من جميع المباني الجديدة المشيدة في القدس قد أقيم في القدس الشرقية. وكانت نسبة ٩٠ في المائة من البناء لصالح الإسرائيليين خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٧٧. وعلى سبيل المثال، يعكس الرقم معدلا سنويا لبناء الشقق ١٧٠ ٢ شقة للإسرائيليين بالمقارنة بـ ٢٣٠ شقة فقط للفلسطينيين. وكان تشييد المساكن للإسرائيليين في القدس الشرقية، المحتلة منذ عام ١٩٦٧، حيويا بالنسبة لنمو المدينة بشكل عام. ويمثل ١٨٠ ألف إسرائيلي، يعيشون الآن في المنطقة نسبة ٧٦ في المائة من الزيادة الإجمالية في عدد السكان اليهود في القدس منذ عام ١٩٦٧[٦].

١١ - وقد كفلت القيود الحكومية المفروضة على بناء المساكن للفلسطينيين والازدهار المقابل في المباني الإسرائيلية التي بلغت أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شقة بنيت في المناطق المستوطنة بالقدس الشرقية، أن الفلسطينيين لا يشكلون اليوم نسبة أكبر من سكان المدينة عما كانوا عليه في عام ١٩٦٧. ويخطط الآن لبناء ٣٠٠ ٤٦ وحدة سكنية إضافية للمدينة بأسرها. وستُبنى ٠٠٠ ١٠ وحدة منها على أرض مساحتها ٠٠٠ ١٤ دونم (٥٠٠ ٣ هكتار) من الأراضي الإسرائيلية التي تضمنتها القدس الغربية في أيار/ مايو ١٩٩٦. كما ستُبنى ٧١٠ ١٧ وحدة إضافية في المناطق المستوطنة بالقدس الشرقية[٧].

١٢ - ووفقا لبعض التقديرات، يمكن أن يضم الحزام الخارجي لمستوطنات القدس الكبرى خلال السنوات الـ ١٥ القادمة، أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مستوطن جديد، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٥٠ مستوطن موجود حاليا. ويتوقع في الفترة ذاتها أن يؤدي اكتمال قطاعات الأحياء الإسرائيلية داخل القدس ذاتها (موقع حار حوما وغيره) إلى زيادة عدد المواطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية من ٠٠٠ ١٨٠ نسمة إلى ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة على الأقل. ومن هذا المنطلق، يظل التوسع في المستوطنات في القدس الشرقية يؤدي دورا حيويا في مقابلة النمو السكاني للفلسطينيين. ومن شأن هذه الزيادة في عدد المستوطنين الإسرائيليين أن ترفع العدد الإجمالي للمستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية وحولها إلى ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الفلسطينيين أثناء الفترة ذاتها ليصل إلى ١,٥ مليون شخص ضمن حدود القدس الكبرى وإلى ١ مليون شخص في منطقة المدينة الكبرى[٨].

١٣ - ويتميز مشروع تنمية[٩] هذه المنطقة بأهمية تتجاوز الأرض التي يحتلها، مما يبين مدى إدماج توسيع المستوطنات في مشاريع التخطيط الوطنية الإسرائيلية. فالمنطقة هاء - ١ تتحكم في المحور الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل ذاتها على النحو المبين في الخطة الرئيسية الحضرية، التي اكتملت في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وتمتد هذه المنطقة الحيوية على طول مسار الطريق ٤٥ الذي يبدأ من

تل أبيب الكبرى ويمر عبر مطار بن غوريون - مع وجود خطط للتوسع فيها إلى جانب مناطق صناعية كبيرة حول مدينة مودعين الجديدة إلى القدس الكبرى عند مستوطنة جيفات زيف بالضفة الغربية. ويمتد الطريق على طول الموقع الأثري الذي طـُور مؤخرا بالقرب من ضريح النبي صمويل - والذي ستحيط به عن بعد ضيعات سكنية ارستقراطية - ويمر بمنطقة راموت المستوطنة بالقدس الشرقية ومجمع حار حوتزيم الصناعي للتكنولوجيا الرفيعة الأخذ في الاتساع ليصل إلى موقع مستوطنة "البوابة الشرقية" المزمعة بالقدس الشرقية. ويمر الطريق من هناك بمعال أدوميم ومنطقتها الصناعية، التي من المقرر أن تتسع بدرجة كبيرة أيضا، وبمنطقة سكنية كبيرة أخرى مخطط لها في تيبك كوتيف، على المرتفعات المطلة على وادي الأردن.

١٤ - وفي عام ١٩٦٧، كانت المساحة التي يزرعها الفلسطينيون تصل إلى ٣٠٠ ٢ كيلو متر مربع من الضفة الغربية وقطاع غزة. وانخفض هذا الرقم في عام ١٩٨٩ إلى ٩٤٥ ١ كيلو مترا مربعا أي إلى نسبة ٣١,٥ في المائة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الزراعة تمثل ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٦ وظلت نفس النسبة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وبحلول عام ١٩٩٤، انخفضت النسبة المئوية إلى أقل من ١٥ في المائة[١٠]. وفي عام ١٩٦٦، كان القطاع الزراعي يوفر العمل لـ ٠٠٠ ٥٥ شخص أي نسبة ٤٣ في المائة من العمالة الإجمالية، في حين أنه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي ٠٠٠ ٤٠ نسمة، يشملون ٢٤ في المائة يستخدمهم الفلسطينيون[١١]. أما في عام ١٩٩٣، فقد بلغت النسبة المئوية للأشخاص المستخدمين في الزراعة ٢٢ في المائة[١٢].

١٥ - بيد أن هذه المؤشرات الإجمالية لا يمكنها أن تؤدي إلى أية استنتاجات محددة بشأن أثر المستوطنات الفعلي على العمالة الزراعية أو على الإنتاج أو على مساحة الأرض المزروعة. فالمستوطنات ما هي إلا عامل واحد فقط من عدد من العوامل المتغيرة التي يجب وضعها في الاعتبار عند تقييم هذه الاتجاهات.

١٦ - وتوجد في هذا الصدد مناطق مثل وادي الأردن يمكن فيها إيجاد علاقة مباشرة بين فقدان الفرص الزراعية للفلسطينيين وبناء المستوطنات الإسرائيلية. كما يؤثر التلوث بسبب المجاري بشكل مباشر على الزراعة الفلسطينية، وإن كان ذلك على نطاق صغير، في المنطقة المحيطة بكريات أربع بالقرب من الخليل. ومن شأن مصادرة الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مستوطنات، وهو ما حدث في عدة مناسبات، أن يؤدي إلى فقدان الدخل الآتي من القطاع الزراعي وفرص العمل فيه بالرغم من أنه لم يتم قط تحديد ذلك بالأرقام إلى جانب الإبلاغ الشفوي. وهناك أيضا تكاليف مرتبطة بالصناعات المملوكة للإسرائيليين في الأراضي المحتلة، مثل مصنع لإعادة تصنيع زيت المحركات المستعمل، والمحاجر والمصانع الأخرى التي تخلف منتجات ثانوية ضارة وسـُمية.

١٧ - ولا تزال محدودية فرص الحصول على المياه تمثل أكبر المعوقات أمام تنمية الزراعة الفلسطينية. وطبقا لتقرير أعدته مؤخرا مريام لوي للأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، فإن جـُل الزيادة في الاستخدام الإسرائيلي للمياه منذ عام ١٩٦٧ مأخوذة من مياه الضفة الغربية وأعلى نهر الأردن[١٣]. بيد أن إسرائيل الآن في غمرة طوارئ في مجال المياه. وحتى بالموارد التي استولت عليها في عام ١٩٦٧، فإنها تضخ مياها من مكامن المياه الجوفية أكثر مما يمكن أن تعوضه الطبيعة. وفي الضفة الغربية، تقوم إسرائيل باستغلال المياه لمصلحة سكانها في إسرائيل والأراضي المحتلة، بما تبلغ نسبته ١٥ في المائة من الاستهلاك الإجمالي. وهي تعمل أيضا على حرمان المجتمع الفلسطيني من زيادة استخدامه للمياه إلا بنسبة تزيد بالكاد عن ٢٠ في المائة من الكمية المستخدمة في عام ١٩٦٧، وللاستعمال الشخصي فقط، وليس للزراعة أو للتنمية الاقتصادية. وكتب ليوبولد لوفر في تقرير قدمه مؤخرا لفريق مفكرين إسرائيليين "أن الوضع الراهن قد منع بالفعل التنمية الاقتصادية في الأراضي وفي غزة"[١٤].

١٨ - ولقد سعت اسرائيل، في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي بدأت في مدريد إلى حماية استمرار سيطرتها على هذا المورد في الضفة الغربية، والذي وصفه المراقب المالي لدولة إسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٣ بأنه الخزان الرئيسي لمياه الشرب في منطقة دان وتل أبيب والقدس وبئر سبع وهو أهم مصدر في نظام المياه الوطني في الأجل الطويل[١٤].

١٩ - وفي عام ١٩٨٧، الذي بلغت فيه نسبة المستوطنين ١٠ في المائة بالكاد من عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بلغ إجمالي استهلاك الفلسطينيين ١١٥ مليون متر مكعب في حين بلغ استهلاك المستوطنين ٩٧ مليون متر مكعب[١٥]. ولاحظ تقرير قدمته حركة السلام الآن أن المناطق المروية للفرد الواحد من المستوطنين اليهود تزيد ما بين ٧ مرات و ١٣ مرة على المناطق التي يسمح للفلسطينيين بريها في قطاع غزة والضفة الغربية، على التوالي[١٥].

٢٠ - ويلاحظ تقرير أعده مركز القدس للإعلام والاتصالات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أن نقص المياه قد أرغم المزارعين الفلسطينيين على استبعاد مساحات من الزراعة وأن حفر الآبار العميقة الجديدة للمستوطنات، في وادي الأردن بصفة خاصة، قد سبب نقصا بعد ذلك للمزارعين الفلسطينيين[١٦].

٢١ - ويوجد بالضفة الغربية ما يقرب من ٢٦٠ مشروعا صناعيا يملكها إسرائيليون. والأنظمة البيئية المتعلقة بالتربة والهواء ونوعية المياه، والقيود المفروضة على التنمية الصناعية، أقل شمولا إلى حد بعيد وأقل إنفاذا بقدر كبير بوجه عام في الأراضي المحتلة بالمقارنة بإسرائيل ذاتها[١٧]. وبالاقتران بالحوافز التي تقدمها الدولة دعما للمؤسسات الإسرائيلية لتنتقل إلى مجمعات صناعية في المستوطنات وبالقرب منها، أدى التراخي النسبي في إنفاذ ورصد الأنظمة البيئية إلى انتقال صناعات مسببة للتلوث إلى الأراضي المحتلة.

٢٢ - وبوجه عام، تستخدم المصانع التي تشكل خطرا على البيئة عمليات رطبة في القطاعات الصناعية للأغذية المعبأة، والصناعة التحويلية وطلاء المعادن والمنسوجات[١٨].

٢٣ - وتعترف رابطة شومرون للبيئة المحلية، وهي هيئة حكومية أنشأتها المستوطنات في الجزء الشمالي من الضفة الغربية لرصد وتحسين نوعية البيئة، بأن "نفايات المياه المستعملة من هذه المصانع ومن حوالي ١٠٠ من المجتمعات السكنية في منطقتنا، تشكل خطرا على نوعية المياه الجوفية في المنطقة ما لم تعالج على النحو الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل الانبعاثات الهوائية الصناعية ونشوء الضوضاء مشاكل عند بعض المصانع"[١٩].

٢٤ - ويوجد ٤٥ مشروعا صناعيا تعمل في مجمع بوركان الصناعي المتاخم لمستوطنة آرييل، ومعظمها يعمل في إنتاج الأقمشة واللدائن لأغراض التصدير. ويتفادى أصحاب هذه المصانع القواعد الصارمة المفروضة على الصحة والبيئة داخل إسرائيل ذاتها بالعمل في الضفة الغربية حيث يحصلون على مزايا ضريبية[٢٠]. وبالإضافة إلى بوركان، اشتكى الفلسطينيون من تشغيل مرافق صناعية في آرييل وكارني شومرون وكيريات أربع وأدوميم[٢١]. ومما يثير القلق بوجه خاص الآثار التي ترتبها التنمية الصناعية على نوعية المياه الجوفية، التي وجد المحققون الفلسطينيون أنها "أكثر تلوثا بقدر كبير" بالقرب من المستوطنات منه في الأماكن الأخرى[٢١].

٢٥ - وقد حدد المحققون الفلسطينيون مستوطنة كيريات أربع بأنها "المصدر الرئيسي للتلوث في منطقة الخليل"[٢٢]. ويقوم مصنع للبلاط في المنطقة الصناعية للمستعمرة بالتخلص من مياهه المستعملة عن طريق شبكة المجارير، مما تسبب في حدوث مشاكل عديدة. وقد حالف التوفيق مدينة الخليل في الالتماس الذي قدمته إلى المحكمة لوقف هذه الممارسة. ويجري الآن نقل المياه المستعملة في صهاريج وتفريغها في حقول الفلسطينيين[٢٢]. وتحتوي المياه على مستويات تركيز عالية من كربونات الكالسيوم، مما يؤدي إلى زيادة درجة تركيز قلوية للأرض وهي درجة مرتفعة بالفعل.

٢٦ - أما مصنع "غيشوري إندستريز"، وهو مصنع لمبيدات الآفات وللأسمدة، فكان يقع أصلا في بلدة كفار سابا الإسرائيلية. وأدت المخاوف العامة من الآثار البيئية للمصنع -- على الأرض والصحة العامة والزراعة -- إلى إصدار أمر من إحدى المحاكم الإسرائيلية في عام ١٩٨٢ بإغلاق المصنع. ومنذ عام ١٩٨٧، ما برح المصنع يعمل خارج الخط الأخضر، في طولكرم، حيث لا توجد بالفعل ضوابط على التخلص من النفايات أو تلوث الهواء. وانتقلت أيضا إلى منطقة طولكرم صناعات إسرائيلية أخرى مسببة للتلوث، من بينها الصناعات التي تعمل في ميادين الإسبستوس، والزجاج الليفي، ومبيدات الآفات والغازات القابلة للاشتعال. وطبقا لتقرير أصدرته الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، يؤثر تلوث المصنع مباشرة على ١٤٤ دونما من الأرض الزراعية الممتازة ويسبب أضرارا كبيرة للصحة العامة[٢٣]. وقد أمرت المحكمة

الإسرائيلية ببعض الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك تعويض المزارعين المتضررين، ولكن المصنع لا يزال يعمل.

٢٧ - ويشير نفس التقرير إلى الآثار السلبية الشديدة التي يرتبها تشغيل المصنع على المجتمع المحلي القريب، بما في ذلك تدهور معظم الأشجار والنباتات الأخرى حول المصنع، ووجود أتربة ومخلفات كيميائية ومواد سائلة تؤدي إلى نقص إنتاجية الحقول وزراعات الدفيئة، ووجود منتجات ثانوية للمصنع، منها الصوديوم والملح، ونسبتهما مرتفعة بشكل جلي في عيّنات تربة الأراضي التي تبين أنها غير صالحة للزراعة. وهذه الآثار ناجمة عن المنتجات الثانوية للمصنع وتلوث الأرض الزراعية بالمياه المستعملة.

٢٨ - ويشير التقرير كذلك إلى وجود دليل واضح على تلوث المياه الجوفية عن طريق تسرب المواد الكيميائية، ووجود برهان على عدم التخلص من النفايات والمنتجات الثانوية بطريقة صحيحة[٢٣].

٢٩ - وأثبت التقرير أيضا بالوثائق الارتفاع الشديد لنسبة المشاكل الصحية بين المزارعين والسكان الذين يعيشون حول المصنع، بما في ذلك الإصابة بحالات صداع شديد، وحكة العيون، والسعال التشنجي والمزمن والربو الشُعبي[٢٣]. وتلاحظ وزارة الزراعة الفلسطينية أن الصحة العامة للمجتمع المحلي لم توثق جيدا بسبب استمرار الاحتلال العسكري والنزاع المباشر طوال عقود، مما يشير إلى أن المشاكل الصحية ذات الصلة بالبيئة قد تكون أوسع انتشارا مما هو مقدر حاليا. وبالمثل، لم يحظ الأثر الطويل الأمد على التربة والمياه الجوفية باهتمام كاف[٢٤].

٣٠ - وأشارت تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أنه نتيجة للآثار الضارة للمصانع التي تديرها إسرائيل حول طولكرم فإن ١٧ في المائة من الأراضي الزراعية في طولكرم تضررت بسبب التلوث الناشئ عن ستة مصانع إسرائيلية اتخذت مواقعها في منطقة طولكرم. ويقع ثلاثة من المصانع على أرض للأوقاف كما يقول الفلسطينيون. ويدعي مُلاك فلسطينيون من القطاع الخاص ملكية المواقع الأخرى. وتقع عدة مصانع على بُعد أقل من ١٠٠ متر من المناطق السكنية[٢٤].

٣١ - وتوجد مئات المواقع للتخلص من القمامة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك عشرات المواقع غير المأذون بها. ويوجد ٢٤٦ موقعا في الضفة الغربية شمال القدس وحدها. ومعظم المواقع بسيط وبدائي ومشمول بقليل من الإجراءات الوقائية، إن وجدت. ولا يقتصر استخدام أي منها على المستوطنات أو المجتمعات الفلسطينية. وتسلم رابطة شومرون للبيئة المحلية بعدم العناية بالمواقع على النحو الصحيح، مما يؤدي إلى صدور روائح وأدخنة تسبب إزعاجا للسكان المجاورين، وتشكل خطرا على نوعية المياه الجوفية[٢٥].

٣٢ - والموقع الموجود في جيوس بالقرب من قلقيليه نموذج لذلك. وقد افتتح هذا الموقع في عام ١٩٩٠، ويحتل ١٢ دونما، على بُعد ٢٠٠ متر من الوادي الذي يمثل مصدر مياه الشرب لقرية عازون. وتستخدم مستوطنات كارني شومرون وكيرو ومعال شومرون هذا الموقع بالدرجة الأولى. ويضغط الآن مقاولو جمع القمامة في إسرائيل على رابطة شومرون للبيئة المحلية للسماح لهم باستخدام المقلب في التخلص من القمامة الناتجة في إسرائيل، بعد أن أغلقت الحكومة الإسرائيلية المقلب الإسرائيلي الذي كانوا يستخدمونه[٢٦].

٣٣ - وقد أجرت إسرائيل دراسة قائمة على نظام المعلومات الجغرافية في عام ١٩٩٦ كجزء من الجهد المبذول لإعداد خطة رئيسية لوضع ترتيب للأولويات بهدف تحسين وتوحيد نظام التخلص من القمامة في الضفة الغربية. وتقوم إسرائيل وحدها بمباشرة الخطة الرئيسية للتخلص من القمامة في الضفة الغربية، بدون مشاركة فلسطينية رسمية أو غير رسمية.

٣٤ - ويوجد بالفعل آلاف من المحاجر في الضفة الغربية، توفر ٨٠ في المائة من الاحتياجات المادية لقطاع التشييد في إسرائيل. ويستخدم كثير من هذه الأحجار في بناء المستوطنات[٢٦]. وتشكل سحب الغبار الأبيض الناتجة عن المحاجر مخاطر صحية معينة. وتفيد التقارير الصادرة مؤخرا أن من يسكنون بالقرب من تلك المشاريع يعانون من ارتفاع مستويات الإصابة بالربو والنزلات الشعبية الحادة[٢٧].

٣٥ - ويرى الإسرائيليون أن تخفيف حدة المشاكل البيئية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك المشاكل الناتجة عن وجود المستوطنات وتوسعها، يمثل محفلا للعمل الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك. ومع ذلك، لا يزال مخططو البيئة الإسرائيليون يعتبرون الفلسطينيين شركاء صغار، على أحسن تقدير. ويرغب الفلسطينيون، من جانبهم، في التعاون مع المجتمعات الإسرائيلية داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، ولكنهم يرفضون، كمسألة مبدأ، الاشتراك في جهود مشتركة مع المستوطنين[٢٦].

٣٦ - وقد شكّل الفلسطينيون تقليديا معظم القوة العاملة المشتغلة بتشييد المستوطنات وصيانتها اليومية، في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. ويعمل حوالي ٠٠٠ ١٢ من العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية؛ ويعمل ٥٠٠ ٣ في منطقة إيرتس الصناعية ومستوطنات في قطاع غزة، و ٥٠٠ ٨ في مجمعات صناعية ومستوطنات في الضفة الغربية[٢٧]، بخلاف الذين يعملون في المناطق المستوطنة بالقدس الشرقية.

٣٧ - ولا تزال حالة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة حرجة، ولا سيما بسبب إغلاق الحدود وازدياد اعتماد إسرائيل على العمال المغتربين من خارج المنطقة. وانخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من متوسط قدره ٠٠٠ ١٢٠ عامل على أساس شهري في عام ١٩٩٢ إلى متوسط قدره ٠٠٠ ٢٥ تقريبا في عام ١٩٩٦[٢٨].

٣٨ - وتعوق الظروف الاقتصادية العامة السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة الاستثمار والنمو بسبب الغموض المتواصل في الحالة القانونية والسياسية. ووفقا للمعهد الفلسطيني للبحوث المتعلقة بالسياسة الاقتصادية "فإن التداخل المعقد بين القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية السارية خلال الاحتلال لا يزال قائما. وتفاقم ذلك بسبب غلق الحدود الذي يشمل حظر حركة السلع، وعوامل الإنتاج والأشخاص بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل وقطاع غزة، وبين بقية قطاع غزة والقدس. وكثيرا ما يؤدي غلق الحدود إلى منع التنقل بين الضفة الغربية والأردن وقطاع غزة"[٢٩].

٣٩ - وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ دام غلق الحدود الذي شمل قطاع غزة ما مجموعه ٣٤٢ يوما و ٢٩١ يوما في الضفة الغربية. وفي عام ١٩٩٦ وحده، ازدادت نسبة غلق الحدود بما قدره ٥٧ في المائة في الضفة الغربية و ٣٥ في المائة في قطاع غزة مقارنة بالسنة السابقة. وفي عام ١٩٩٦ اختلفت حالات غلق الحدود عنها في السنوات السابقة حيث أنها دامت فترات أطول، مما أثر كثيرا على استمرارية وانتظام الإنتاج، والتسويق، وإدرار الدخل والعمالة[٣٠].

٤٠ - وكان تكرار غلق إسرائيل للحدود سببا رئيسيا في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٨ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٥ في المائة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦. وبالاضافة إلى ذلك، قدر أن الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ قد نما بنسبة ١,٢ في المائة بعد أن بلغ ٥,٥ في المائة في نهاية ١٩٩٦، كما قدرت ذلك السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي، بينما قدر نمو السكان بنسبة ٤,٥ في المائة، وهذا ما يفسر زيادة تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣١].

٤١ - بيد أن المؤشرات الاقتصادية تدل على أن تأثير التدهور الفعلي في مستويات المعيشة كان أقوى كثيرا في الضفة الغربية، إذ فقد الفرد ١٩,٧ في المائة من نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨,٤ في المائة في قطاع غزة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. وهذا الانخفاض لا يعكس التدهور المتواصل الذي حدث بسبب فترات غلق الحدود الطويلة والمواجهات التي حدثت على نطاق واسع في السنوات الأخيرة[٣٢].

٤٢ - وأثرت أيضا حالات الغلق المتكررة سلبا في التجارة، لا سيما الصادرات من الأراضي المحتلة، التي تتأخر فترات طويلة على الحدود مما يؤدي إلى تلف الصادرات، ولا سيما الخضروات والفواكه. وفضلا عن ذلك، فإن تأخر وصول المواد الأولية من إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يؤدي إلى إفساد خطط الإنتاج وانخفاض في مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية[٣٣].

٤٣ - وكان حجم القروض والودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة متواضعا. وفي عام ١٩٩٧ ظلت نسبة القروض تناهز ١٩ في المائة من مجموع الأصول، مما يعكس كساد طلب المستثمرين على الائتمان. وبلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة نسبيا في نهاية عام ١٩٩٦ نحو ٥٧,٥

في المائة. بيد أنه لا يتوقع أن تحدث زيادة كبيرة أخرى في مجموع الودائع المصرفية قبل نهاية مفاوضات المركز النهائي بنجاح. ونظرا لحالات التيقن السياسي، يلجأ العديد من المقيمين إلى فتح حسابات مصرفية في الخارج[٣٤].

٤٤ - أما السياحة التي كانت أول قطاع اقتصادي يستفيد من مكاسب السلام، والتي ازدهرت خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، فقد تضررت بسبب تعثر عملية السلام. ووفقا للمعهد الفلسطيني للبحوث المتعلقة بالسياسة الاقتصادية "فإن السلطات الإسرائيلية ترفض إصدار التراخيص لبناء فنادق جديدة أو توسيع الفنادق القائمة في القدس الشرقية. وأدى ذلك إلى تجميد عدد الغرف في الفنادق المملوكة للعرب في القدس الشرقية في مستواها في عام ١٩٦٧ بينما انخفض عدد الغرف في الفنادق العاملة في بقية مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة للسياسة التي تنتهجها إسرائيل، فيما يتعلق بمنح التراخيص، انخفض عدد المرشدين الفلسطينيين بالقدس الشرقية من ١٥٤ مرشدا في عام ١٩٦٧ إلى ٤٧ مرشدا في عام ١٩٩٥، كما انخفض عددهم في بقية مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٢٤ مرشدا في عام ١٩٩٥، من بينهم ٦ مرشدين منحتهم إدارة السياحة الفلسطينية مؤخرا تراخيص. وعلاوة على ذلك، ونظرا لإهمال السلطات الإسرائيلية للهياكل الأساسية في قطاع غزة والضفة الغربية، صار من الصعب أن يجلب قطاع السياحة الاستثمارات الجديدة"[٣٥]. ولا يزال الوافدون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يأتون إليها عن طريق المطارات الإسرائيلية. ومنع وكلاء السفر الفلسطينيين من استقبال العملاء الوافدين، كما لا توجد هناك شركات للحافلات السياحية في الضفة الغربية خارج القدس الشرقية[٣٦].

٤٥ - وفي حين لا تزال الحوافز والاستثمارات تشجع التواجد المدني الإسرائيلي في الجولان السوري، يعاني السكان العرب تدهورا في ظروف معيشتهم بسبب المستوطنات الإسرائيلية، والقيود المفروضة على فرص العمالة والتعليم، فضلا عن السياسة الضريبية الإسرائيلية[٣٧].

٤٦ - ويوجد حاليا في مرتفعات الجولان ٠٠٠ ١٥ إسرائيلي يعيشون في ٣٣ منطقة مستوطنة أنشئت على إثر استيلاء إسرائيل على مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧. ويقطن السكان السوريون الذين يضاهي عددهم عدد الإسرائيليين، في ٥ قرى في الناحية الشمالية الشرقية للجولان[٣٨].

٤٧ - وهناك نحو ٠٠٠ ٢ مسكن في مختلف مراحل البناء في مستوطنات الجولان. وجمدت الحكومات السابقة إنجاز بعضها. وتم إيجار البقية لضباط الجيش المتمركزين في المنطقة. وظل عدد قليل من الوحدات المنجزة خالية في السنوات السابقة بسبب انعدام الطلب نظرا لحالة عدم التيقن الناشئة عن المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية بشأن مستقبل الجولان[٣٩].

٤٨ - وفي الشهور السابقة على انتخاب رئيس الوزراء نتنياهو، أخذت الصورة في التغير بالفعل. وعلى إثر انهيار المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير ١٩٩٦، أمر رئيس الوزراء وقتئذ

شيمون بيريز، بيع العديد من تلك الشقق، وجعل قطع الأراضي المعدة للبناء متاحة للتشييد بمعرفة القطاع الخاص. وتم بالفعل بيع الـ ٧٠٠ وحدة الأخيرة التي أنشئت خلال الثلاث سنوات الأخيرة في كاتزرين، وهي أكبر مستوطنة في المنطقة. وازداد عدد سكان كاتزرين بنسبة ٥٠ في المائة خلال هذه الفترة من ٠٠٠ ٤ نسمة إلى ٠٠٠ ٦ نسمة. ووصل ٢٠ في المائة بالكامل من السكان إلى المنطقة خلال عام ١٩٩٦[٤٠]. ويجري حاليا تخطيط وتهيئة الموقع لتشييد ٠٠٠ ١ وحدة إضافية. وتمت الموافقة على تشييد نحو ١١٥ وحدة جديدة في مستوطنة إيلاد في نيسان/أبريل ١٩٩٦[٤١]. وفي أيار/ مايو ١٩٩٦، شرع المجلس الإقليمي للجولان في تنفيذ حملة لبيع ٢٥٠ وحدة متفرقة في كامل أنحاء المنطقة الشاملة لـ ٣٢ مستوطنة.

٤٩ - ومن أبرز المشاريع الجاري تنفيذها حاليا مشروع للسياحة وبناء الفنادق في حمات غادير بقيمة ١٣٠ مليون دولار، وهي صفقة أبرمت بين ماكدونالد ومستوطنة كيبوتس ميروم جولان لإنتاج البطاطس في مزرعة مساحتها ٣٠٠ دونم تستخدمها شركة ماكدونالد لإنتاج شرائح البطاطس المقلية، ومزرعة لإنتاج اللبن بقيمة ٤,٥ مليون دولار في مستوطنة أورطال، وهي أكبر مزرعة لإنتاج اللبن في الشرق الأوسط[٤٢].

٥٠ - وفي الاجتماعات التي عقدها رئيس الوزراء نتنياهو مع المستوطنين في الجولان بعد انتخابه أكد من جديد التزامه بزيادة عدد سكان كاتزرين إلى ٠٠٠ ١٥ نسمة خلال فترة حكمه. وأعلن أيضا موافقته على خطة "الجولان ٢٠٠٠" التي عرضت عليه قبل الانتخابات. وتنص الخطة على إجراء استثمار في القطاع العام بما قيمته ٢٠٢ مليون دولار في الهياكل الأساسية، والمنشآت السكنية الجديدة في ١٠ مستوطنات، لتحقيق هدف زيادة السكان الإسرائيليين في المرتفعات إلى ٠٠٠ ١٠ نسمة خلال فترة الأربع سنوات المقبلة[٤٣].

٥١ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، شرع في بناء ٦٠٠ وحدة جديدة في مستوطنات حمات غادار، وراموت وغاملا[٤٤]. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، لاحظت معاريف "إننا نتكلم في الواقع عن "خطة توسع" وسيتم وفقا لها إنشاء مستوطنات جديدة في الجولان، تحت عنوان "توسيع المستوطنات القائمة"[٤٥]. وسيتم إنشاء ثلاث مستوطنات جديدة كجزء من المرحلة الأولى من التوسع. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى زيادة عدد المستوطنين في الجولان، ففي أيار/ مايو ١٩٩٦ اشتكى زعماء المستوطنات من وجود "فجوة كبيرة" بين خطط المستوطنات وتنفيذها الفعلي[٤٦].

٥٢ - وفي بداية حملة لتوسيع المنشآت السكنية وزيادة عدد سكانها - كجزء من برنامج "الجولان ٢٠٠٠" - ذكر زعماء المستوطنات أن عدد المستوطنين في الجولان سيرتفع من ٠٠٠ ١٠ مستوطن إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ مستوطن بحلول عام ٢٠٠٠[٤٧].

٥٣ - وأفاد زعيم إحدى المستوطنات أنه تم بناء ٦٠٠ ١ وحدة في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، أي بمعدل متوسطه ٢٢٥ وحدة سنويا. كما أشار إلى أنه من أصل الـ ٠٠٠ ١٤ إسرائيلي المقيمين في الجولان،

٣ ٠٠٠ يعملون لدى مجلس الحكم المحلي وثلثهم يعمل في الزراعة. وفي عام ١٩٩٦، بلغ الناتج الزراعي ٢٤٠ مليون دولار في حين بلغ الإنتاج الصناعي ١٠٠ مليون دولار، والسياحة ٤٠ مليون دولار، والمبيعات والخدمات ٥٠ مليون دولار، والخدمات العامة ٢٠ مليون دولار. وبلغ الاستثمار في الإنتاج الصناعي ١٦ مليون دولار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦[٤٨]. ويتركز التوسع الاستيطاني في مستوطنة كاتزرين التي يبلغ عدد سكانها الحالي ٧ ٠٠٠ نسمة والتي تعتبر أكبر مستوطنة من بين الـ ٣٢ مستوطنة الموجودة في الجولان. وتم الشروع في بناء ٣٠٠ وحدة جديدة في منتصف عام ١٩٩٧ ويُنتظر الحصول على موافقة رسمية من وزير الدفاع للشروع في بناء ١ ٠٠٠ وحدة إضافية. وبغية التمكين من بناء الـ ١ ٠٠٠ وحدة، تم توسيع المنطقة التابعة لبلدية كاتزرين بمساحة قدرها ١ ٢٠٠ دونم متاخمة لمحمية طبيعية[٤٩].

٥٤ - وللمرة الأولى منذ بدء الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، اضطلع مقاول من القطاع الخاص، بدلا من الشركات الحكومية، بمشروع لتشييد المساكن. ويتراوح ثمن الـ ٣٠٠ بيت صغير التي شيدت في كاتزرين بين ٩٥ ٠٠٠ و ١١٠ ٠٠٠ دولار. وتوفر الدولة دعما في شكل منح واستحقاقات وقروض تغطي ٩٠ في المائة من هذا المبلغ[٤٩]. فابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مثلا، عرضت في السوق ٣٥ قطعة أرض تصلح للبناء في مستوطنة كاتزرين كجزء من برنامج "شيِّد بيتك بنفسك" الذي يتمتع بشعبية كبيرة. وعرضت قطع الأرض التي تبلغ مساحة كل منها نصف دونم في السوق مجانا. وطلب من المشترين دفع مبلغ قدره ١٠ ٠٠٠ دولار كتكاليف بناء، وهو ما يمثل نصف الاستثمار الفعلي المقدم من الدولة. وفي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر، كان ما يزيد على ١٠٠ من المشترين المحتملين قد تقدموا بطلبات لحجز الـ ٣٥ قطعة أرض المتاحة[٥٠].

٥٥ - وتم اعتماد عدد من الحوافز لاستقطاب مستوطنين اسرائيليين محتملين للإقامة في مرتفعات الجولان، بما في ذلك توفير منح لفرادى الأشخاص قيمتها ٥٠ ٠٠٠ شاقل (أي ما يوازي ١٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) وتسهيلات بالنسبة للرهن العقاري تصل إلى ٩٥ في المائة من قيمة المنزل مع شروط سداد ميسرة[٥١]. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدولة إعانات مالية هامة لمختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تدعيم سياسة المستوطنات الإسرائيلية. وتشمل هذه الإعانات خطة جارية لتنمية السياحة في مرتفعات الجولان تقدر قيمتها بما يقارب ٥,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. ومن هذا المبلغ، يوفر مبلغ قدره ٤ ملايين في شكل تمويل حكومي. وترعى وزارة السياحة هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة اليهودية والمجلس المحلي للمستوطنات في الجولان[٥٢].

٥٦ - أما فرص العمل بالنسبة للسكان السوريين العرب في مرتفعات الجولان، فهي محدودة جدا إذ أن حركة السكان العرب بين الجولان والجمهورية العربية السورية ما زالت غير ميسرة بسبب ما تشهده حاليا عملية السلام من تعثر. وبالتالي، فإن فرص العمل الوحيدة المتاحة للسكان السوريين في الجولان تقتصر على العمل اليومي المأجور الذي لا يفترض أي مهارة أو الذي يحتاج إلى أيدي عاملة شبه ماهرة. وفي معظم الحالات، لا يستفيد أولئك العمال من الاستحقاقات الاجتماعية أو التأمين الصحي وهم معرضون باستمرار

لأن يُستغنى عنهم دون أي تعويض. بالإضافة إلى ذلك، يوجد تفاوت كبير في الأجور يُضار به السكان السوريين العرب في الجولان[٥٣]. وعلاوة على ذلك، فإن محاولات تحسين ظروف المعيشة يعوقها ما يُفرض من قيود على التوسع في المرافق التعليمية وتيسير الإفادة من التعليم في الجمهورية العربية السورية وإتاحة التعليم في الكليات الإسرائيلية[٥٤].

٥٧ - ويخضع السكان العرب المقيمون في الجولان لمستويات ضريبية مانعة، بما في ذلك ضريبة الدخل والخدمات الصحية والمجالس المحلية وملكية الأرض والسكن والقيمة المضافة وملكية المواشي واستخدام الموارد المائية. وإن هذه التدابير قد حالت بانتظام دون قيام السكان العرب باستثمارات في المشاريع الزراعية أو المشاريع الصناعية الصغيرة النطاق وحملت العديد منهم على العدول عن الأنشطة الزراعية أو النزوح إلى مناطق أخرى والسعي وراء فرص العمل المأجور[٥٥].

الحواشي

(١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بين هذا الاتفاق بالتفصيل آليات وحدود بسط الحكم الذاتي الفلسطيني على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وكانت السمة الرئيسية للاتفاق هي النص على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، لكل منها درجات متباينة من المسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية. وتألفت المنطقة ألف من سبع بلدات فلسطينية رئيسية هي: جنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل، التي سيتولى الفلسطينيون فيها المسؤولية الكاملة عن الأمن المدني. وفي المنطقة باء التي تضم سائر المراكز السكانية الفلسطينية (فيما عدا بعض مخيمات اللاجئين)، تحتفظ إسرائيل بـ "المسؤولية العليا عن الأمن". أما المنطقة جيم، التي تشمل جميع المستوطنات والقواعد والمناطق العسكرية وأراضي الدولة، فتحتفظ إسرائيل بمفردها فيها بالسلطة عن الأمن.

(٢) بالاستناد إلى تقرير الإدارة المدنية للضفة الغربية، الخريطة ٨-٧ (دون تاريخ).

(٣) بالاستناد إلى منشور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية" (سيصدر عما قريب).

(٤) Israeli attorney Daniel Seidemann, as quoted in Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories (Washington, D.C., March 1997), p. 8.

(٥) Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories (Washington D.C., March 1998), p. 1.

(٦) نداف شارغاف، في هآرتس، ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٢.

(٧) Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories (Washington D.C., July 1997), p. 1.

(٨) Jan de Jong, in "Greater Jerusalem", a special report of the Foundation for Middle East Peace (Washington D.C., summer 1997), p. 4SR.

(٩) E-1 Development Plan and Environment 1998; E-1 analysis, presented in "E-1 settlement expansion plans-preempting the growth of Arab Jerusalem", a special report of the Foundation for Middle East Peace (Washington D.C., winter 1998).

(١٠) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1995, p. 764.

(١١) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1995, and 1992.

(١٢) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1995, p. 776.

(١٣) Mariam Lowi, "West Bank water resources and the resolution of conflict in the Middle East", American Academy of Arts and Sciences, September 1992.

(١٤) الوسط، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(١٥) "Peace Now, The real map - a demographic and demographical analysis of the population of the West Bank and Gaza Strip" (Jerusalem, January 1993).

(١٦) "Israeli obstacles to economic development in the occupied territories", report prepared by the Jerusalem Media and Communications Center, November 1992, p. 49.

(١٧) Aookued Research Institute, "Environmental profile of the West Bank", (Jerusalem, no date).

(١٨) Shomron Municipal Environmental Association Report (no date), p. 5.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٦.

(٢٠) Hisham Abdallah, "A tour of the West Bank: from settlement to settlement", Agence France Presse, 17 October 1997.

(٢١) The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, "Water quality in the West Bank", (October 1996), p. 6.

(٢٢) The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, op. cit., p. 9.

(٢٣) The Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, "The slow death of man and the environment", (March 1992).

(٢٤) Palestinian Authority, "Environmental pollution as a tool for post-Oslo Israeli control: the case of Tulkarm", report prepared by the Ministry of Agriculture (undated).

(٢٥) Palastinian Authority, op.cit., and Shomron, op.cit., p. 7.

(٢٦) هآرتس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(٢٧) Israeli Foreign Ministry, Information Division, "Economic relations between Israel and the Palestinian Authority", background paper (Jerusalem, February 1998).

(٢٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧-١٩٩٨ (سيصدر عما قريب).

(٢٩) Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), MAS Economic Monitor, No.1, 1997, pp. 2-3.

(٣٠) Palestinian Economic Policy Research Institute, op.cit., pp. 7-9.

(٣١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ...، ص ٢٥.

(٣٢) Palestinian Economic Policy Research Institute, op.cit., pp. 11-13.

(٣٣) Palestinian Economic Policy Research Institute, op.cit., pp. 8-9.

(٣٤) Palestinian Economic Policy Research Institute, op.cit., pp. 31-36.

(٣٥) Palestinian Economic Policy Research Institute, op.cit., pp. 19.

(٣٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثر عملية السلام في تجارة الخدمات: قطاع السياحة في منطقة اللجنة االاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات حالة في مصر والأردن وفلسطين (E/ESCWA/ED/1997/8)، ص ٥٦.

(٣٧) Syrian Arab Republic, Ministry of Foreign Affairs, "Report on Israeli practices against human rights of Syrian citizens in the occupied Syrian Golan" (June 1997), pp. 12-20.

(٣٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات الإسرائيلية.

(٣٩) يدعوت احرانوت، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٤٠) هآرتس، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(٤١) هآرتس، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٤٢) هآرتس، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

(٤٣) هآرتس، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

(٤٤) Foundation for Middle East Peace, Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories (Washington D.C., March-April 1997), p. 4.

(٤٥) معاريف، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

(٤٦) معاريف، ٥ أيار/ مايو ١٩٩٧.

(٤٧) يدعوت احرانوت، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

(٤٨) هآرتس، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

(٤٩) يدعوت احرانوت، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧.

(٥٠) معاريف، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(٥١) يدعوت احرانوت، ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٦، حسبما اقتبس في "Report on Israeli practices against human rights of Syrian citizens in the occupied Syrian Golan" ..., p. 9.

(٥٢) وكالة أنباء القدس، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، حسبما اقتبس في "Report on Israeli practices against human rights of Syrian citizens in the occupied Syrian Golan" ..., p. 10.

(٥٣) "Report on Israeli practices against human rights of Syrian citizens in the occupied Syrian Golan" ..., pp. 16-17.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٠-٢٤.

(٥٥) المرجع نفسه، ص ص ١٤ و ١٥.

- - - - -